



أكدت أنها ستسحب من معاهدة الصواريخ خلال 6 أشهر

## روسيا تختبر بنجاح صاروخاً عابراً للقارات متعدد الرؤوس

غيرها، حتى ظهور أسلحة متوسطة وقصيرة المدى أميركية في مناطق محددة بالعالم.. وفي سياق متصل، أعلن وزير الخارجية سيرغي لافروف، أن روسيا سترد بالمثل على الولايات المتحدة، وستسحب من معاهدة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى خلال 6 أشهر.

وقال لافروف في موجز صحفي في عشق آباد أمس: «لقد حدد الرئيس فلاديمير بوتين موقفنا ومفاده أننا سترد بشكل مماثل تماما».

وأضاف: «علق الأميركيان التزامهم بالمعاهدة، وفضلنا الشيء نفسه، وعند انتهاء مهلة الأشهر الـ 6 المنصوص عليها في المعاهدة، ونتيجة للمذكرة الرسمية الأميركية بانسحاب واشنطن من المعاهدة، سننتهي سريانها» من جهتها.

ورداً على دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لعقد معاهدة جديدة حول الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى قال لافروف، إن المبادرات الروسية في مراقبة التسليح كثيرة ولا نقص فيها.

وأضاف: «حدد الرئيس بوتين موقفنا بوضوح، لقد عرضنا على الشركاء في الناتو والأميركان بشكل خاص الأخذ بمبادراتنا وعدم الماطلة، وخاصة فيما يتعلق باحتمال تدمير معاهدة الأسلحة الاستراتيجية التي تنتهي في 2021».

موسكو - وكالات: أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن إطلاق ناجح لصاروخ متعدد الرؤوس عابر للقارات من طراز RS-24 «بارس»، وإصابة أهدافه بدقة.

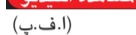
وقالت الوزارة في بيان أمس إن «الرؤوس التدرجية للصاروخ أصابت أهدافها بدقة في ميدان الرماية (كورا) بشبه جزيرة كامتشاتكا في الشرق الأقصى الروسي قاطعة آلاف الكيلو مترات»، حسب قناة «روسيا اليوم» المحلية.

وأضافت «تم إطلاق تدريبي قتالي لصاروخ متعدد الرؤوس عابر للقارات من منصة متحركة في مطار بليستنسك الفضائي». وتأتي هذه الخطوة، عقب إطلاق موسكو في أواخر ديسمبر الماضي، صاروخاً عابراً للقارات أسرع من الصوت، ووصفته بأنه «صاروخ لا يقهر، ولا تستطيع أي من أنظمة الدفاع الجوي الحالية إسقاطه».

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أعلن مؤخراً تعليق عمل بلاده بمعاهدة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى المبرمة مع واشنطن منذ أكثر من 3 عقود.

وجاء إعلان بوتين رداً على قرار من نظيره الأميركي بالانسحاب من الاتفاقية قائلا إن بلاده بدأت تتحرر من قيودها فيما يتعلق باختبار ونشر الصواريخ متوسطة المدى.

وأكد بوتين أن «روسيا لن تنتشر مثل هذه الأسلحة، لا في أوروبا ولا في أماكن



مشاهدة الفيديو

(أ.ف.ب)

ديموقراطيات في الكونغرس يرتدين الزي الأبيض تخليداً للذكرى المئنة لكفاح النساء من أجل حق التصويت خلال خطاب ترامب عن «حالة الاتحاد» أمس الأول

نظامه بأنه «ديكتاتوري فاسد»، شددوا على أن واشنطن لن تسمح لطهران بحيازة سلاح نووي.

وخصص الرئيس الأميركي جزءاً كبيراً من الخطاب لشرح رأيه في الجدار الذي يقترح بناءه على الحدود مع المكسيك، واستخدم ترامب جانباً كبيراً من العبارات البلاغية التي استعملها في انتخابات الكونغرس العام الماضي فحذر من «هجوم» المهاجرين من أميركا الوسطى بأعداد كبيرة ووصف الحدود بأنها في حالة فوضى، ورد أن أميركيين «لا حصر لهم» قتلوا على أيدي مهاجرين غير شرعيين.

حروباً لا تنتهي» معلقاً على قراره المفاجئ سحب زهاء ألفي جندي أميركي منتشرين في سورية بالقول «عندما تسلمت مهماتي (الرئاسية)، كان تنظيم داعش يسيطر على أكثر من 50 ألف كيلومتر مربع في العراق وسورية».

وتابع ترامب «لقد حررنا كل هذه الأرض تقريبا من قبضة هؤلاء القتل المتعشقين إلى الدماء. وفي وقت نعمل جنباً إلى جنب مع حلفائنا لتدمير ما تبقى من تنظيم داعش، حان وقت الترحيب بحرارة بأولئك الذين قاتلوا بشجاعة في سورية».

وجدد مهاجمته لإيران، واصفاً

سامية يتفق عليها الحزبان الديموقراطي والجمهوري مثل مكافحة مرض «الإيدز» وسرطان الأطفال.

لكن ترامب وجه تحذيراً شديداً للديموقراطيين الذين قالوا إنهم سيواصلون محاسبة إدارته وكان فجوى رسالته، وقال «إذا كان للسلام والتشريع أن يتحققا فلا يمكن أن تكون هناك حرب وتحقيقات. الأمور لا تتم بهذه الطريقة».

كما حاول ترامب تصوير نفسه كسياسي يعتمد الواقعية في العالم، قائلا إنه ينتهج سياسة خارجية تضع مصالح أميركا أولاً». وقال «الأمم العظمى لا تقاات

معنا عن قمة ثانية مع زعيم كوريا الشمالية يومي 27 و28 فبراير الجاري في فييتنام.

وأشار ترامب بالتحديد الذي تحقق منذ الانفراج الذي بدأ في العام الماضي، مؤكداً أنه لو لم ينتخب رئيساً، لكانت الولايات المتحدة في حالة «حرب كبرى الآن مع كوريا الشمالية».

وأضاف «لقد عاد رهاقنا إلى الديار، وتوقفت التجارب النووية، ولم يتم إطلاق صواريخ منذ 15 شهراً»، مؤكداً أن علاقته بكيم جونج أون «جيدة».

وفي خطبه الذي ركز بشكل أساسي على الأولويات المحلية بما يشمل نهج المتشدد في قضية الهجرة، حيث رد أهدافاً

واشنطن - وكالات: رغم الكلمات البراقة عن الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات واتباع مبادرات تجمع الحزبين الرئيسيين، بدأ مضمون خطاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن «حالة الاتحاد» تكرار الأفكار التي سبق أن ردها خلال حملته الانتخابية والتي تتلخص في التشدد في مسألة الهجرة والأمن الحدودي والارتياح الشديد في الاتفاقات التجارية ورفع شعار «أميركا أولاً» في السياسة الخارجية.

وأشار الرئيس الأميركي أمام الكونغرس بأسلوب جديد في الديبلوماسية يعتمد ويهدف إلى إنهاء النزاعات الطويلة،

## الجنرال غانتس يلمح إلى تسليم أراضٍ للفلسطينيين

## «السلطة» تهاجم مؤتمر وارسو لبحث «صفقة القرن» وترحب بموقف منافس نتياهو من المستوطنات

عواصم - وكالات: وجهت السلطة الفلسطينية أمس، انتقادات مسبقة لمؤتمر وزاري من المقرر أن يعقد بدعوة أميركية في العاصمة البولندية وارسو الأسبوع المقبل من المتوقع أن تطرح واشنطن فيه تفاصيل خطتها للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل والمعرفة إعلامياً باسم «صفقة القرن».

ورداً على ذلك، صرح الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، بأن أي خطة سلام لن يكتب لها النجاح في ظل غياب الجانب الفلسطيني،

«سواء عرضت في وارسو أو أي مكان آخر». وقال أبو ردينة في بيان إن «استمرار الجولات السياحية والعينية والتواصل مع أطراف متعددة سواء أوروبية أو عربية، لن يغير من حقيقة أنه لا سلام دون دولة فلسطين على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية».

من جهته، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس الأول في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس النمساوي ألكسندر فان دير بيلين عقب

اجتماعهما في رام الله، إن الفلسطينيين لم يكلفوا أحداً بالتفاوض نيابة عنهم. وأضاف عباس: «لن نشترك في أي مؤتمر دولي لم يتخذ الشرعية الدولية أساساً له، ونحن لم تكلف أحداً بالتفاوض نيابة عنا، ونحن أصحاب الموقف الأول والأخير في القضية الفلسطينية ولا أحد ينوب عنا ولا أحد يتكلم باسمنا».

وفي سياق آخر، أبدى بيني غانتس الذي يعد أكبر منافس انتخابي لرئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس،

انفتاحاً على إزالة مستوطنات من الضفة الغربية المحتلة مستقبلاً وهو ما أثار جدلاً بشأن النهج الدبلوماسي مع الفلسطينيين في وقت تلوح فيه في الأفق خطة سلام أميركية.

وقال غانتس لصحيفة يديعوت احرونوت رداً على سؤال حول احتمالات التسوية مع الفلسطينيين الذين توقفت مفاوضاتهم مع نتياهو في عام 2014 «نحتاج لإيجاد طريقة لعدم الهيمنة على الآخرين».

وأضاف «نحن بحاجة إلى تعلم الدروس وتطبيقها في

مكان آخر». وأشار إلى أنه «لا ينبغي على إسرائيل أن تحكم شعباً آخر»، وأن على نتياهو، التنحي من منصبه.

وفي دفاعه عن موقفه الرافض لحرب برية في غزة: «عندما تدخل القوات البرية، فإن هناك ثمناً يجب دفعه، لذلك أنت تختار الذهاب في مثل هذا (الحرب البرية) فقط عندما تعتقد أنك مضطراً له».

وأبدى أبو ردينة ترحيبه بتصريحات غانتس واعتبرها مشجعة خاصة إذا تسك برأيه في حال نجاحه في الانتخابات.

## بغداد تتحدى أميركا: لسنا جزءاً من العقوبات على طهران ولا «محطة لإيداء الآخرين»

لاي بلد آخر.

جاء ذلك خلال استقبال السيستاني الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس، بمقره في الحنف أسس. وياتي إعلان السيستاني، بعد أيام على تصريحات للرئيس الأميركي دونالد ترامب، قال فيها إنه من المهم إبقاء قاعدة أميركية في العراق تمكن واشنطن من مراقبة إيران. وقال السيستاني في بيان إن العراق يطمح لأن تكون له علاقات طيبة ومتوازنة مع جميع دول الجوار وسائر الحكومات المحبة للسلام على أساس المصالح المشتركة، دون التدخل في شؤونه الداخلية أو المساس بسيادته واستقلاله، مشدداً على أن العراق، يرفض أن يكون محطة لتوجيه الأذى لأي بلد آخر.

بغداد - وكالات: أكد رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي إن بلاده لن تكون جزءاً من العقوبات الأميركية المفروضة ضد إيران وأي شعب آخر، وذلك في أول إعلان له في هذا الصدد. وقال عبدالمهدي خلال استقباله محافظ البنك المركزي الإيراني عبدالناصر همتي في بغداد أمس إن «شعب العراق عاين من الحصار، ويدرك الضرر الذي يلحق بالشعب من جرأته»، وقال لبيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئاسة الوزراء العراقية. ولفت إلى أن العراق تمكن من دحر الإرهاب بفضل قواته المسلحة وبدعم الأصدقاء وفي مقدمتهم إيران.

من جهة أخرى، أعلن المرجع الديني الشيعي الأعلى في العراق، علي السيستاني، رفضه أن تكون بلاده محطة لتوجيه الأذى

## طالبان: واشنطن تعهدت بسحب نصف قواتها من أفغانستان بحلول أبريل

خلال المحادثات الأخيرة في الدوحة بسحب قواتها من أفغانستان بحلول أبريل المقبل. وتزامن جولة موسكو مع جهود مكثفة لتبنيها واشنطن لإنهاء الحرب في أفغانستان. وغاب أي تمثيل رسمي للحكومة الأفغانية في محادثات موسكو، وسط رفض متواصل من جانب طالبان لمشاركتها في أي جولة مفاوضات مباشرة.

وكانت الولايات المتحدة قد أجرت الشهر الماضي محادثات سلام مع طالبان في قطر انتهت بمؤشرات على حدوث تقدم صوب سحب آلاف القوات الأجنبية من أفغانستان وإنهاء حرب مستمرة منذ أكثر من 17 عاماً.

عواصم - وكالات: قالت وكالة الإعلام الروسية أمس نقلاً عن حركة طالبان أن الولايات المتحدة تعهدت خلال محادثات جرت في الأونة الأخيرة بسحب نصف قواتها من أفغانستان بحلول أبريل المقبل. جاء ذلك في تصريحات لمسؤولين في الحركة التي يمثلها وفد في محادثات انطلقت موسكو أول من أمس في إطار مساعي التوصل إلى اتفاق لإحلال السلام في أفغانستان.

ونقلت وكالة «ريا نوفوستي» الروسية عن المسؤولين بالحركة (الذين لم تكشف عن هويتهم) أن الولايات المتحدة تعهدت

## الجيش يعفي المدعويين للاحتياط الذين تجاوزوا الـ 38 «ملتحقين وغير ملتحقين»

كما ينهي الاحتفاظ والاستدعاء لصف الضباط والأفراد المحتفظ بهم والاحتياط المدني المدعو (ملتحق) من مواليد عام 1981 وما قبل.

كذلك، ينهي الأمر الإداري أيضاً الاحتفاظ والاستدعاء للضباط المحتفظ بهم والاحتياطيين المدنيين (غير الملتحقين) من مواليد عام 1981 من قبل من دعوات الاحتياط.

## طهران لواشنطن:

## سورية أولوية لنا ار حلوا عنها

أم لا، يجب أن يغادر الأميركيون سورية». وتزامنت الدعوة الأميركية مع تكرار موسكو دعوتها لواشنطن لسحب قواتها الموجودة في منطقة التنف.

وأشار رئيس إدارة الدفاع الروسية الجنرال ميخائيل ميخائيلوف في تصريح صحفي في موسكو إلى استمرار سيطرة القوات الأميركية بصورة اعتبرها «غير مشروعة» على منطقة مساحتها 55 كيلومتراً مربعاً في منطقة التنف.

أصدرت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة في النظام السوري، أمراً إدارياً يعفي الملتحقين المدعويين من غير الملتحقين، ممن تجاوزوا الـ 38 عاماً وأكثر.

ووفقاً للوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) فإن الأمر الإداري يستبعد الاحتياطيين المدعويين (غير الملتحقين) من مواليد عام 1981 من دعوات الاحتياط.

بموله أو يوفر طائرات للخطوط الجوية السورية أو قطع غيار أو يلعب دوراً في مشاريع الإعمار التي يديرها النظام أو يوفر الدعم لقطاع الطاقة.

وأضاف أن القانون يفرض عقوبات على الأجانب العاملين كميتقاعدين عسكريين أو في مناصب قتال لصالح أو نيابة عن النظام السوري وروسيا وإيران على الأرض في سورية. ويسمح التشريع للرئيس الأميركي الانسحاب في حال دخول الأطراف في مفاوضات سياسية جادة وتوقف العنف ضد المدنيين.

وأوضح المصدر أن مدة القانون 5 سنوات، وهي قابل للتجديد، مشيراً إلى أن خطوة واحدة تفصله عن الدخول في حيز التنفيذ وهو توقيع الرئيس «دونالد ترامب».

وقال أحد كبار المسؤولين في الخارجية الأميركية «لا يمكن لأحد أن تجاهل هذا الأمر، ولهذا السبب فإن أحد أهدافنا الثلاثة في سورية هو رؤية خروج جميع القوات التي تقودها إيران من كل سورية بسبب الطريقة التي تتحرك بها».

ويأتي الاجتماع بعد ساعات من تصويت مجلس الشيوخ الأميركي بأغلبية 77 عضواً لصالح مشروع قانون تعزيز أمن أميركا في الشرق الأوسط المعروف بـ «قانون قيصر». وانتقل إلى مرحلة التدقيق في لغة المشروع، قبل الخطوة الأخيرة المتمثلة برفعه إلى ترامب لتوقيعه.

وتنقل موقع «زمان الوصل» عن مصدر معني أن القانون يفرض عقوبات على كل من يتعامل اقتصادياً مع النظام أو

في وزارة الخارجية الأميركية بحضور وزير الخارجية مايك بومبيو وغيره من مسؤولي إدارة ترمب رفيعي المستوى، لبحث برامج وخطط التحالف الدولي وتحركاته المغلقة في الحرب المستمرة ضد «داعش». ووفقاً للتقرير، فإن إيران أحد الموضوعات الرئيسية لهذه الاجتماعات، حيث تتضافر جهود الحلفاء حول سياسة عزل النظام الإيراني والعمل على وقف دعمه للجماعات الإرهابية الدولية، خاصة تلك التي تقاات لنقاء رئيس النظام السوري بشار الأسد.

ونقل «واشنطن فري بيكون» عن مسؤولين كبار في وزارة الخارجية الأميركية أنه «في جميع المناقشات التي تركزت على داعش، برزت إيران كمصدر رئيسي للإحباط والقلق».

وتضم «المجموعة المصغرة» كلا من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا ومصر والسعودية والأردن. وأضاف بومبيو أن واشنطن تؤكد «على حتمية الحل السياسي في سورية وضرورة طرد إيران من هناك». واتفق اجتماع المجموعة المصغرة على هامش اجتماع أوسع لوزراء دول التحالف «واشنطن فري بيكون» عن مسؤولين بوزارة الخارجية الأميركية، أن الاجتماع انعقد لمناقشة إجراءات إدارة الرئيس دونالد ترمب المقبلة لتوجيه ضربة قاتلة لفلول التنظيم الإرهابي وكذلك إنهاء التدخلات العسكرية للنظام الإيراني في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ودعا بومبيو مسؤولين من 75 دولة وأربع منظمات دولية

## أبناء سورية

### «قانون قيصر» بانتظار توقيع ترامب

## بومبيو: الانسحاب من سورية لا ينهي الحرب على «داعش»

## ويجب طرد إيران والتوصل إلى حل سياسي

عواصم - وكالات: أكد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أمس، أن انسحاب القوات الأميركية من سورية «ليس نهاية معركة أميركا» مع تنظيم «داعش»، وتعهد بمواصلة قيادة «محاربة التنظيم، داعماً دول التحالف الذي تقوده واشنطن، لتجديد الالتزام بهدف إلحاق «هزيمة نهائية» بداعش وحرمانه من الحصول على أي ملاذ آمن.

جاء ذلك، خلال اجتماع وزراء الخارجية دول ما يعرف بـ«المجموعة المصغرة» حول سورية، حيث طالب التحالف باستعادة موطناتهم ممن انخرطوا في صفوف التنظيم «ومحاكمتهم ومعاقبتهم».

وإلى وزير شركاء التحالف بأنه تم إحراز تقدم في هزيمة التنظيم لكنه «لا يزال يمثل تهديداً خطيراً في سورية والعراق».